وصلت العلاقة بين إقليم كردستان وحكومة المركز، إلى منعطف خطير بعد الاتهامات المتبادلة والخطيرة بين الطرفين، إذ توعد مصدر مقرب من نائب رئيس مجلس الوزراء حسين الشهرستاني نوابا في التحالف الكردستاني بمقاضاتهم، على خلفية ما اعتبره إساءة إلى مسؤول حكومي رفيع المستوى، بالمقابل يرى الكردستاني أن الشهرستاني هو من صعد حدة الخلاف بسبب سياسته التي وصفها بالمتفردة في إدارة ملف الطاقة في البلاد، وانه أعلن الحرب على الإقليم من خلال تصريحاته الأخيرة.
بين هذه المواقف المتصاعدة، تعتزم لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب طرح مبادرته لتقريب وجهات النظر وحل الأزمة بين بغداد واربيل من خلال التسريع في تشريع عدد من القوانين المعطلة وعلى رأسها النفط والغاز.
وجذور الخلاف الأخير، تمتد إلى قرار حكومة كردستان بإيقاف تصدير النفط حتى إشعار آخر بسبب خلافات مالية مع بغداد، مبينة أن الحكومة المركزية "لم تحترم" التزاماتها بدفع مستحقات مالية للإقليم.

□ بغداد / إياس حسام الساموك

الأتروشي: الحكومة تهرب البترول لإسرائيل.. ومقرب من الشهرستاني: سنقاضيه

صراع النفط بين بغداد وأربيل يطلق العنان لمعركة سياسية مفتوحة

ابار نفطية

الشهرستاني

الاتروشي

◆ شوان محمد طه: لن نكون شهود زور على تعامل دولة القانون مع شركائه

◆ الطاقة النيابية تطلق مبادرة لتسوية الخلاف: لا مفر من إقرار النفط والغاز

◆ الصدريون يقللون من أهمية التراشق الإعلامي: المؤتمر الوطني كفيل بحل الأزمة

بالمقابل قال الشهرستاني في مؤتمر صحفي عقده أمس الأول "هناك إجراءات ستتخذ لمنع الإقليم من إحداث أي ضرر في موازنة العراق العامة".
وأضاف أن "الخيار الأبسط من هذه الإجراءات هو تنفيذ قانون الموازنة الذي ينص على أن أي ضرر يسببه الإقليم أو أي محافظة أخرى بميزانية العراق جراء وقف صادراتها النفطية سيتم تسويته من ميزانيتها السنوية المخصصة لها".
وأوضح الشهرستاني الذي يترأس لجنة الطاقة في مجلس الوزراء، أن "الإجراءات التي ستتخذ ستتم دراستها من قبل مجلس الوزراء العراقي ووزارة النفط ووضع الحلول المناسبة لها"، مؤكدا "وسيتم استقطاع المبالغ من ميزانية كردستان السنوية والبالغة ١٧ بالمئة من موازنة العراق العامة".
المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب رد على الشهرستاني وقال في تصريح لـ(المدى) أمس إن الخلاف مع الشهرستاني ليس وليد اللحظة إنما هو قديم منذ أن كان يشغل وزير النفط.
ويعتبر التحالف أن نائب رئيس الوزراء يسعى إلى إشعال فتيل الحرب مع الإقليم، إذ ذكر الطيب ""إن تصريحاته تعتبر قرع طبول الحرب ضد إقليم كردستان"، مبينا أن "الشهرستاني سيكون وحيدا إذا أراد الحرب على كردستان كون الشعب العراقي يرفض المشاركة بحرب ثانية ضد الإقليم".
لم يكتف الكردستاني بهذا الحديث بل صعد من لهجته ضد نائب رئيس الوزراء إذ قال النائب فرهاد الاتروشي، تعليقا على اتهامات الأول بتهريب كردستان النفط أن "الشهرستاني لم يعط أي دليل على حديثه، انه يسعى إلى افتعال الأزمات للتغطية على فشلهم في إدارة الدولة وخاصة في مجال الطاقة".
ويرى النائب الكردستاني في مؤتمر صحفي عقده أمس في البرلمان، أن البترول أصبح سلاحا يستخدم في الخلافات السياسية"، متهما مسؤولين كبارا في وزارة النفط بـ"تهريب ١٥ ألف برميل يوميا إلى إسرائيل عبر ميناء العقبة في الأردن، ونمتلك تقارير كاملة بتلك العمليات"، مؤكدا أن "وزير النفط عبد الكريم لعيبي أصبح موظفا لدى حسين الشهرستاني".
النائب الكردستاني لم يكن الوحيد الذي اتهم الشهرستاني بالسيطرة على وزارة النفط، إذ قال النائب الصدري عدي عواد في مقابلة سابقة مع (المدى) نشرتها قبل ثلاث أيام "إن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة يتدخل في مهام وزارتي النفط والكهرباء وان توجيهاته دائما ما تكون غير صحيحة وتعود بالضرر على قطاع الطاقة في البلاد".
حديث الاتروشي استفز نائب رئيس الوزراء، إذ توعد مصدر مقرب منه بمقاضاته، مؤكدا أن الشهرستاني اعتمد في تصريحاته على وثائق ومستندات حقيقية، قام بعرضها على وسائل الإعلام بعد الإجراءات التي وصفها بالتعسفية المتخذة من قبل حكومة الإقليم.
وقال المتحدث باسم الشهرستاني، فيصل عبد الله في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "ما جاء به الاتروشي غير صحيح.. معلوماته خاطئة ولا تستند إلى الوثائق وأطلق اتهامات جزافا وليس أمامنا إلا مقاضاته..كيف له القول إن الشهرستاني يصدر النفط إلى إسرائيل".
وعن الدور الذي يلعبه الشهرستاني في إدارة ملف النفط في البلاد قال عبد الله "إن عمل نائب رئيس الوزراء يقتصر على الإشراف على الوزارات المنضوية تحت لواء لجنة الطاقة بينها النفط.. وليس له سلطة التدخل في مهام عبد الكريم لعيبي.. الاتروشي من خلال تصريحه بدا لا يليق بمنصبه كنائب في البرلمان".
ويؤكد المتحدث باسم الشهرستاني أن الأخير تحدث عن أدلة ووثائق وأرقام تثبت "سرقة إقليم كردستان للنفط.. كان من المفترض أن يسلمونا ١٧٥ ألف برميل نفط يوميا لكن الأرقام لم تتجاوز الـ ٩٢ ألف برميل"، نافيا أن يكون هناك خلاف سياسي بين الطرفين وقال انه فني فحسب، وأردف "كان لدينا وثائق تم اطلاع الشعب العراقي عليها".
واقر عبد الله أن المشاكل التي بين الشهرستاني والإقليم قديمة منذ أن كان الأول وزيرا للنفط، وقال "حينها وقع عقود التراخيص وأبهرت العالم.. لكن الإقليم لم يمتثل لها وابرم عدة عقود دون علم بغداد.. وهذا خلاف الدستور".
ووقع العراق، خلال العام ٢٠١٠، عقوداً عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني وتركزت تلك العقود في غالبيتها على حقول الجنوب.
ويدور الخلاف بين أربيل وبغداد على ٤١ عقدا نفطياً وقعتها حكومة الإقليم منذ عام ٢٠٠٧ ولغاية الآن وتصفها بغداد بغياب الشفافية في التوقيع.
وردا على سؤال عن توقيت تصريحات الشهرستاني وربطها بالخلافات السياسية الحاصلة بين الفرقاء، أفاد المتحدث باسم اللجنة الحكومية بـ"هذا الإجراء جاء بعد اتخاذ الإقليم موقفا سياسيا بذرائع فنية .. هم يتهموننا بعدم دفع تكاليف الإنتاج للشركات العاملة في كردستان.. كان الاتفاق بين بغداد واربيل شباط ٢٠١٠ يقضي بتحمل الحكومة المركزية نفقاتها شريطة إيصال فواتيرها إلى وزارتي النفط والمالية من اجل تدقيقها من قبل المختصين والمستشارين حتى تكون مطابقة للأنظمة والتعليمات.. غير أنهم ماطلوا في هذا الأمر برغم إرسالنا وفدا إليهم للاطلاع عليها".
يذكر أن العراق يعاني من قدم منشآته النفطية، وينتج حالياً نحو ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام يومياً، وتصدر عن طريق البصرة فيما تصدر الكمية المتبقية عن طريق المنفذ الشمالي. غير أن التحالف الكردستاني يربط التصعيد الأخير بالأزمة السياسية ومواقفه تجاه ما اسماه تفرد ائتلاف دولة القانون، مؤكدا أن الخلاف بين الطرفين سياسي بامتياز.
وقال النائب الكردستاني شوان محمد طه "مواقف بغداد جاءت بعد عدم خضوعنا إلى سياسة الإقصاء والتهميش التي ينتهجها ائتلاف دولة القانون تجاه شركائه".
وتابع طه في مقابلة مع (المدى) أمس "إن هذا التأزم والضغوطات السياسية والاقتصادية التي يمارسها ائتلاف المالكي ضدنا ستؤثر بصورة سلبية على العملية السياسية ككل.. كنا متوقعين هذا الأمر منذ فترة لاسيما بعد تملص الحكومة من دفع المستحقات للشركات العاملة في إقليم كردستان برغم أنها واردة ضمن الموازنة الاتحادية لهذا العام".
ويرى النائب الكردستاني الخلاف سياسيا أكثر مما هو فني، وقال "نحن لا نشارك في ترسيخ سياسة الإقصاء والتهميش"، متسائلا "إذا كان الإقليم يهرب النفط كما يدعي الشهرستاني لماذا اختار هذا الوقت تحديدا لعرض ما اعتبره وثائق تديننا؟، وأضاف "الأمر سياسي بامتياز.. ونحن لن نكون شهود زور على المواقف التي تحصل في الوقت الحالي داخل العملية السياسية.. لا توجد شراكة وطنية حقيقة".
وينفي طه وجود أي خلاف شخصي مع الشهرستاني، وأردف "لكن سياسة الدولة العراقية أخذت منحى خطيرا.. ملاحظاتنا تنصب في تجاوز التفرد بالسلطة وليس في إخراج نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة من منصبه.. لن نقف مكتوفي الأيدي تجاه ما يحصل لم ينفد صبرنا حتى اللحظة مازلنا مع التهدئة ولكن إذا ما استمر الحال على ما هو عليه سيكون لنا رأي آخر.. ولكل حادث حديث".
لجنة الطاقة في مجلس النواب اتفقت مع التحالف الكردستاني على تغليب الجانب السياسي على الفني في خلاف بغداد واربيل، مشددة على عزمها إطلاق مبادرة لتسوية المسائل العالقة بين الطرفين لاسيما على الجانب التشريعي.
ومن المؤمل أن تعقد اللجنة اجتماعا مهما اليوم لمناقشة الخلاف الحاصل بين بغداد واربيل، وقال عضو اللجنة فرات الشرع في تصريح خص به (المدى) أمس "سندرج الخلاف الساخن بين الإقليم والمركز على رأس جدول الأعمال، والملف سياسي أكثر مما هو فني أو اقتصادي".
المبادرة على ما يقول الشرع ستكمن في تحريك الجانب الفني من خلال اللجنة، وتابع "أما باقي الجوانب ليس بمقدورنا إبداء رأي حازم بصددها.. سيقتصر عملنا ضمن الخلاف السياسي على التوصية ومتابعة التصريحات التي تطلق من وزارة النفط وتضييف المسؤولين معرفة مدى واقعيتها".
وتبدأ مبادرة لجنة الطاقة، حسب الشرع بـ"الدعوة لكل الكتل السياسية للتوافق على تمرير قانون النفط والغاز الذي لم ير النور حتى اللحظة رغم تأسيسه منذ سنوات عدة وفي حال إقراره سيعمل على تقويض الخلافات بين الطرفين".
ومنذ إقرار الدستور العراقي، مثل قانون النفط والغاز أبرز الملفات العالقة ما بين بغداد وأربيل، وهو لا يقل أهمية بالنسبة لصانعي القرار في الإقليم عن المادة ١٤٠ من الدستور المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها.
وترى لجنة النفط والطاقة البرلمانية ، أن مشروع قانون النفط والغاز الذي قدمته الحكومة للبرلمان، ينطوي على "خرق دستوري" لمصادرته حق المحافظات والأقاليم، وقدمت مقترحا لكن ائتلاف دولة القانون داخل اللجنة أبدى اعتراضا كبيرا عليه مما جعل النسختين معطلتين ويجري الآن العمل على التوحيد بينهما، وسبق أن قالت اللجنة البرلمانية إن رئاسة المجلس الاتحادي للنفط هو العثرة الوحيدة أمام إقرار القانون إذ يعترض خصوم دولة القانون على ترأس المالكي له.
وخلص عضو لجنة الطاقة إلى "إننا سنقرأ الواقع بشكل جيد وسنشكل لجانا تحقيقية وسنطلع على التقارير المحايدة من اجل إيجاد حلول مناسبة للخلاف بين بغداد واربيل وستكون هناك لجنة ثلاثية من رئاسة إقليم كردستان وحكومة بغداد ولجنة الطاقة والنفط النيابية لحسم الأمور الخلافية بينهما إدراكا من اللجنة للآثار السلبية التي تنجم عن استمرار الخلافات خاصة على مستوى التصدير والإنتاج للنفط العراقي".
وقلل التيار الصدري، شريك المالكي في التحالف الوطني البرلماني، من أهمية الخلافات بين بغداد واربيل متوقعا حلها خلال المؤتمر الوطني المرتقب، مرجحا أن له (الصدري) مساعي حثيثة لتقريب وجهات النظر بين الفريقين.
المتحدث باسم كتلة الأحرار الصدرية في مجلس النواب، مشرق ناجي أوضح "أن الخلافات بين الكتل السياسية أمر بديهي في ظل الديمقراطية التوافقية التي تراعي الكتل والشرائح المجتمعية وعلى الشركاء الحفاظ على المكتسبات التي حصلنا عليها منذ عام ٢٠٠٣".
وحذر ناجي في حديث مع (المدى) من التصادم السياسي وأوضح "يجب حل هذه المشاكل في أسرع وقت ممكن حتى لا تتفاقم الأمور إلى ما لا يحمد عقباه.. إن التصعيد الإعلامي بين بغداد واربيل مجرد ضغوطات سياسية للحصول على بعض المكاسب وهي لعبة السياسية".
ويعول القيادي الصدري على المؤتمر الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني في "حل جميع الخلافات بين الفرقاء.. لاسيما تلك التي بين بغداد واربيل".
ونقل ناجي مساعي من المتوقع أن يبذلها الصدريون من اجل تقريب وجهات النظر بين حكومتي المركز والإقليم، وأضاف "إن هذه الخلافات تنعكس بشكل كبير على الوضع الخدمي والأمني وبالتالي عازمون على إيجاد نقاط يمكن من خلال التقريب بين بغداد واربيل".
مراقبون يشخصون الخلاف الحاصل بين بغداد واربيل في اعتماد التوافقات السياسية بينهم، وتنحية الدستور جانبا مما أدى إلى حدوث تضارب في المواقف لاسيما ما حصل بين حكومتي المركز والإقليم.
وأعرب القاضي وائل عبد اللطيف عن أسفه لتبادل الاتهامات بين بغداد واربيل، وقال لـ(المدى) أمس "إن هذا التصعيد جاء بعد إصرار الكتل السياسية على اعتماد المجاملات في بناء الدولة العراقية الحديثة منذ عام ٢٠٠٣ وتنحية الدستور جانبا.. فالجميع مشارك في هذه الأزمة ويكون الحل من خلال الرجوع إلى التشريعات ذات العلاقة وتوضيح نقاط الخلاف.. لكن مع استمرار الحال على ما هو عليه فإن العملية السياسية ستنهار، على الشركاء معرفة أن الخلاف بين المركز والإقليم بداية لخلافات جمة بين الشرائح السياسية".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

مقاتلات مصرية وانتخابات صدرية

أكثر ما لفت نظري في تعليقات وأخبار الثلاثاء، مقال كتبه الصحفي المصري المخضرم فهمي هويدي، وإجابات كتبها رجل الدين وزعيم التيار المعروف مقتدى الصدر. الأول حاول أن يفشي سرا امنيا خطيرا وقام بتسريب معلومة لابد من أن يلحقها توضيح من بغداد. أما الثاني فتحدث عرضا عن مبادرات "شاطرة" يقوم بها التيار الصدري استباقا لانتخابات مجالس المحافظات سابقا بذلك كل التيارات الديمقراطية الأخرى.
الكاتب فهمي هويدي نشر مقالا في جريدة السفير اللبنانية يتحدث فيه عن زيارته لبغداد ومشاهداته أثناء انعقاد القمة. وهو من الصحفيين العرب البارزين القلائل الذين جاؤوا إلى هنا في القمة وكتبوا عنها. هويدي يتأسف لأنه لم ير بغداد بل رأى ثكنة عسكرية وشعبا محاصرا بحظر التجوال. كما انه يسجل أن الفتيات التركيات اللاتي عملن على خدمة ضيوف قمة بغداد كن يلقين تحية الصباح بالخاء "صباخ الخير". لكن المهم أن السيد فهمي ينقل عن مسؤول عراقي كبير أن بغداد حصلت على غطاء جوي من القاهرة بدلا عن الغطاء الجوي الأمريكي!
ويقول بالنص "همس في أذني احد المسؤولين العراقيين قائلا إنه بعد الانسحاب الأميركي أصبح العراق بلا غطاء جوي، الأمر الذي تنافس عليه بشدة الإيرانيون والأتراك، ولكن حكومة بغداد رفضت العروض المقدمة من البلدين، ولجأت إلى مصر لحل الإشكال، فاستجابت وحققت لها ما أرادته". ولا ادري إلى أي حد كان المسؤول جادا في ترديد هذه المعلومة، وكيف يمكن أن تكون حكومة نوري المالكي قد استعانت بطائرات حربية مصرية لتغطية أجواء العراق دون علم احد في البرلمان أو الأحزاب الشقيقة والصديقة. وكيف أمكن لمصر الغارقة في مشاكلها الداخلية ومجلسها العسكري أن تمد العراق بتلك الطائرات. وهل يقودها طيارون مصريون أم أنها قامت بتأجير الطائرات لنا وحسب؟ ولو صدق الأمر فهل شاهدت الطائرات المصرية، تلك الطائرات الإيرانية التي رصدتها واشنطن وهي تحمل سلاحا إلى بشار الأسد عبر أجواء العراق؟ إنها أسئلة كثيرة يطرحها حديث هويدي مع المسؤول العراقي الذي نجهله، ويحتاج إلى توضيحات كثيرة حقا للإجابة على سؤال مفزع: من يتجول في سماء عراق لا يمتلك سلاح جو؟
أما السيد مقتدى الصدر فهو يجيب على أسئلة سجلها بعض مريديه حول انتخابات مجالس المحافظات. وخلال ذلك ناقش كل من السائل والمجيب فكرة الانتخابات التمهيدية التي يجري خلالها اختيار مرشحي التيار الصدري لانتخابات مجالس المحافظات. والأمر سيكون تكرارا لتجربة خاضها الصدريون قبل انتخابات البرلمان، وهو يثبت أن هذا التيار "لا يكل ولا يمل" من العمل وانه تيار شاب جدا. واستذكر هنا كيف أولت الصحف الأمريكية اهتماما بالغا بطريقة الصدريين في إدارة انتخاباتهم عام ٢٠١٠ والنتائج الذكية التي حصلوا عليها. فقد انتزعوا ٤٠ مقعدا من البرلمان عبر ٦٠٠ ألف صوت بفضل تقسيم صحيح لمرشحيهم، بينما حصل المجلس الأعلى على ٧٠٠ ألف صوت و١٨ مقعدا فقط.
أيضا فإن نواب التيار الصدري يبدون بين الأكثر نشاطا. شباب منهمكون في جمع معلومات حول كل شيء، يخطئون كثيرا لكنهم يتابعون ويعترضون ويسربون وثائق مهمة ويحدثوننا بلا حرج عما يجري وراء الكواليس. ولحسن حظنا إن الصدريين لم يتعلموا الحرج بعد، والساسة حين يتعلمون الحرج يتعلمون إخفاء ابسط المعلومات عن الرأي العام.
وفي إطار تخلص الصدريين من الحرج رأيت النائب عدي عواد في برنامج تلفزيوني يقدمه الصديق نبيل جاسم وهو يتحدث بطريقة مركزة تنم عن مدى متابعته وعرضه لملف الكهرباء. وسواء اختلفت معه أم اتفقت، فإنه يثير إعجابك بكل الجهد الذي بذله في متابعة ملفات بناء محطات الطاقة الموعودة، وهو جهد لا تجد نوابا كثيرين مستعدين لبذله. بل معظمهم يتقاعس حتى عن سماع أسئلة الصحافة بشكل جاد.
الصدريون خصم شاب منظم بالنسبة لكل الأحزاب. تختلف معهم فكريا وتخاف أحيانا من اندفاعاتهم كشباب، لكنك لا تملك إلا أن تتابع كل مثابرتهم وانهماكهم في العمل، وسرعة تعلمهم لكل شيء. وكما أتمنى أن توضح لنا حكومتنا قصة الغطاء الجوي المصري في أجوائنا، فإنني أتمنى على تياراتنا الديمقراطية أن "تغار شوية" من مثابرة التيار الصدري وطريقة تنظيمه!